مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

تداعيات الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق

د .حميد نعمة الصالحي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة

تُعدُّ الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الدول، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويُعدُّ العراق من الدول التي تأثرت بشكل واضح بالأزمات الاقتصادية المتعاقبة، على الرغم من امتلاكه موارد طبيعية كبيرة، ولا سيما النفطية منها، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية تتمثل في الاعتماد الأحادي على الإيرادات النفطية، وضعف القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن تفشي الفساد الإداري والمالي.

وقد أسهمت هذه الأزمات في خلق بيئة اقتصادية هشة انعكست سلباً على الواقع السياسي، من خلال تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، وازدياد حدة الاحتجاجات الاجتماعية، وتنامي مظاهر عدم الاستقرار السياسي. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تداعيات الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق، ومحاولة تحليل أبعاد هذه العلاقة، وبيان أثر المتغيرات الاقتصادية في تشكيل السلوك السياسي والمجتمعي. وسيتم تناول هذه الدراسة وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية في العراق

لم تكن الأزمة الاقتصادية في العراق وليدة اللحظة بل كانت نتيجة تراكم عوامل بنيوية وسياسية وأمنية إذ تتنوع أسباب الأزمة التي يمر بها العراق ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. الاعتماد بشكل كلّي على النفط (الاقتصاد الريعي)

يُعدُّ الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد العراقي على صادرات النفط اختلالاً بنيوياً خطيراً، يعكس فشل السياسات الاقتصادية المتعاقبة في تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية مستدامة. إذ إن جعل النفط المصدر الرئيس، بل شبه الوحيد، للدخل القومي

أدّى إلى رهن الاقتصاد العراقي بتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الطاقة، مما أفقد الموازنة العامة الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وعلى الرغم من اعتماد سعر تقديري لبرميل النفط بلغ (70) دولاراً في الموازنة الثلاثية، إلا أن هذا التقدير يبقى افتراضيّاً ولا يستند إلى معايير تحوّط اقتصادية كافية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لصدمات مالية مفاجئة قد تُفاقم الأزمات الاقتصادية وتنعكس سلباً على الاستقرارين الاجتماعي والسياسي[1]، وقد أشار الخبير المالي في العراق صالح رشيد إلى أن العراق ما يزال يعتمد بنسبة قد تصل إلى 90% على إيرادات النفط لتمويل الموازنة السنوية، ودفع الرواتب، وتغطية الإنفاق التشغيلي والاستثماري، وهذا يشكل خطراً إذ إن أي هبوط في أسعار النفط يحوِّل المشكلة من رقم في جداول وزارة المالية إلى ضغط مباشر على معيشة الناس، وهنا يلتقي تحذيره مع ما يقوله الخبير الاقتصادي محمود داغر عن عدم معقولية أن نستهلك اليوم ما هو أصلاً للأجيال القادمة[2]، كما يشير اقتصاديون إلى أن فشل الحكومات المتعاقبة في تنويع الاقتصاد جعل العراق يملك اقتصاداً لا يتحرك إلا عندما يتحرك النفط. إذ ظل كل قطاع غير النفط كالصناعة، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا مهمشاً أو بلا رؤية.

وفضلاً عن ما تقدم فإن اعتماد العراق على النفط يجعله غير قادر على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية الدولية، واتضح هذا في أحد الحقول النفطية الذي تديره شركة لوك أويل الروسية، والذي بين عن هشاشة المنظومة النفطية العراقية أمام الضغوط الدولية، بعد أن اضطرت الحكومة للتدخل مالياً لضمان استمرار الإنتاج، فالمعلومات تشير إلى أن الشركة تواجه عقوبات أو ضغوطاً مالية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما ألزم العراق بالتدخل العاجل ودفع رواتب العمال ونفقات الصيانة لضمان استمرار الإنتاج، هذا التدخل الحكومي، الذي ظهر في أكثر من حقل في السنوات

1. محمد حازم عباس، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2023-2016، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(83)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2024، ص4.

2. جوان رسول، ثروة النفط العراقية.. فشل فن الإدارة والاستفادة، صحافة وآراء، المدى على الموقع الإلكتروني: https://almasra.iq/

الأخيرة، يؤكد أن العراق يعتمد بشكل مفرط على شركات أجنبية تتحرك وفق حسابات خارجية لا يمكن للحكومة التحكم بها، فكلما اشتدت الخلافات بين موسكو وواشنطن، أو اتسعت هوة العقوبات الأوروبية، انعكست مباشرة على الحقول التي تديرها الشركات الروسية في العراق، وفي مقدمتها لوك أويل وغاز بروم[3].

2. ضعف التنويع الاقتصادي

يُعدُّ اقتصاد العراق حساساً لمتغيرات في التجارة الخارجية ونسبة مساهمة التجارة الخارجية لدخله القومي مرتفعة وهذا ما يشير إليه الجدول أدناه وهذه النسبة تعكس انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بسبب انخفاض مساهمة الأنشطة السلعية والتوزيعية والخدمية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنمية القطاع النفطي على نشاط الاقتصاد العراقي [4].

الجدول رقم(1) نسبة مساهمة الأنشطة المختلفة في اقتصاد العراق

الأنشطة	نسبة المساهمة لسنة 2025
النفط(قطاع النفط والغاز)	40-42%
الزراعة	3-4%
الصناعة(أعمال التعدين والبناء والطاقة)	51,6%
التجارة الخارجية(الصادرات والواردات)	70-75%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والاقتصاد العالمي على المواقع الإلكترونية: https://data.albankaldawli.org

https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Share_of_manufacturing/?utm_source=chatgpt.com

3. شفق نيوز، الأزمة المالية في العراق.. هل يقود الاعتماد على النفط إلى انهيار اقتصادي محتمل؟، على الموقع الإلكتروني: https://iraq.shafaqna.com/

4. د عبير محمد جاسم ود سهيلة عبد الزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد(57) 2019، ، ص234

3. الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة والتخطيط

يُعدُّ الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث إنه يسهم في هدر الموارد ويُعرقل تنفيذ المشاريع التنموية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، كما يُعدُّ من أخطر أسباب الأزمة الاقتصادية، ويتجلى في: هدر المال العام وضعف الرقابة على الإنفاق الحكومي، فقد عانى العراق من مشكلة الفساد وعدم الشفافية في العديد من القطاعات، وهذا يؤثر على الثقة في النظام الاقتصادي ويقلل من الاستثمارات المحتملة وهو إهمال واضح من الحكومة في تفعيل سياسة (من أين لك هذا) ومن ثم يتم اللجوء إلى سياسة المساءلة والمحاسبة، إضافة إلى ما ذُكر إن البيئة الأمنية غير المستقرة تسببت في أزمات وصراعات داخلية لانهاية لها وهذا يؤثر على الاستثمارات والواقع الاقتصادي ويزيد من التكاليف الاقتصادية ويعود ذلك إلى ما تخلقه هذه الصراعات من دمار في البنى التحتية[5]. أما عن سوء الإدارة والتخطيط فإن السياسات الاقتصادية تعاني من غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد والاعتماد على حلول مؤقتة وتضخم الجهاز الحكومي دون إنتاج وهذا أدّى إلى اختلال في إدارة الموارد المالية.

4. البطالة وارتفاع معدلات الفقر

إن الآثار الاقتصادية للبطالة تتمثل بـ(عولمة الأسواق وتحرير التجارة ،انتشار وسائل التكنولوجيا، تراجع أدوار المؤسسات والمجتمع، خلل النشاط الاقتصادي، تركيبة المجتمع)، فقد أوضحت نتائج المسوحات الميدانية أن العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل البطالة علاقة طردية قوية بمعنى أن زيادة معدل البطالة تؤدي غالباً إلى ارتفاع نسبة الفقر حيث وصل أعلى معدل للبطالة لتعداد 2024 (23,1%) في محافظة الأنبار وبلغ في محافظة

5. محمد حازم عباس، مصدر سبق ذكره، ص5.

بابل(3،4%) وبلغ معدل الفقر(9،20%) في محافظة الأنبار و(4،34%) في محافظة بابل[6].

وعليه فإن أمام الحكومة إذا ما أرادت النهوض بالواقع الاقتصادي للوصول به إلى مرحلة الاستقرار في الفترة الحالية على الرغم من مساوئها لتلافي ما هو أسوأ ومن بعد ذلك تبدأ في مرحلة الارتقاء إلى مراحل أخرى من الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي العراقي وإعطاء المنتج الوطني وخاصة المعتمد على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال زيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وتوفير قدر أكبر من المنتجات لتقليل العجز في الميزان التجاري العراقي وبالنتيجة تقليل الأعباء على ميزان المدفوعات العراقي ومن جانب آخر تقليل النفقات الحكومية، وهذا بدوره يقلل من البطالة ويسهم في إيجاد مصدر رزق لهم في القطاع الخاص، ويخفف من الضغط على القطاع العام[7].

المحور الثاني: تداعيات الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق

ترتبط الأزمات الاقتصادية بعلاقة طردية مع عدم الاستقرار السياسي، إذ تؤدي التدهورات الاقتصادية المستمرة إلى إضعاف قدرة الدولة على تلبية مطالب المواطنين، مما ينعكس سلباً على شرعية النظام السياسي واستقراره. وفي الحالة العراقية، تتسم هذه العلاقة بكونها أكثر حدة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد وضعف المؤسسات.

وعليه تؤدي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى ضعف ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على إدارة البلاد، مما يضعف شرعية النظام السياسي، لذا تشهد بعض المناطق في العراق احتجاجات ضد تردي الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي ينذر بزيادة التوترات

6.د محمد شهاب أحمد، الآثار الاقتصادية للبطالة وانعكاساتها على مسار التنمية في العراق، بحث مقدم في ورشة علمية، بيت الحكمة، بغداد، 2025-5-25.

7. ناجي حسين علي،الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم تنمية القطاع الخاص، بغداد، ص 1.

الاجتماعية والسياسية، كما قد تؤثر الأزمة الاقتصادية على علاقات العراق مع الدول الأخرى، لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار، مما يزيد من عزلة البلاد على الساحة الدولية، لاسيما وأن النظام السياسي العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، مثل المحاصصة الطائفية، مما يُؤثر على فعالية اتخاذ القرارات ويعزز من الفساد، فضلاً عن ما تؤدي إليه النزاعات السياسية بين الكتل والأحزاب من تعطيل تنفيذ السياسات الاقتصادية، مما يُفاقم من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، كما يُسهم ضعف المؤسسات الرقابية في تفشي الفساد وهدر الموارد، مما يُزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية والسياسية[8].

إن الأزمات الاقتصادية التي تحدث في الدولة تؤثر على اقتصادها، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فعلى الرغم من كونه من الـدول النفطية إلا أن ذلك لم يخفف مـن الأزمات الداخلية التي يعاني منها كأزمة الـشراكة الوطنية وأزمة التعددية الحزبية وأزمة إقـرار الموازنات العراقية أدت إلـى المشكلات الاقتصادية والسياسية، والأزمات التي عانى منها العـراق أيـضاً هـي تـذبذب الدخول والأجـور والأرباح وغيرها عديدة ومن تلك الأزمات منذ عام2023 ولحد الآن هي انخفاض قيمة الـدينار العراقي أمام الـدولار الأمريكي والتي كانت أزمة خـطيـرة تهدد الـطبقات المتوسطة والفقيرة، إثـر ارتفاع معـدلات التضخم وارتفـاع الأسعار، فقد بلغت العملة العراقية 150 ألف دينار عراقي مقابل 100 دولار أمريكي ، وهو ما فاقم من صعوبة الأوضاع المعيشية والاقتصادية، في ظل نسب البطالة العالية وارتفاع أسعـار السلع البسيطة والخدمـات الأساسية ، وهذا بدوره يؤثر على شرعية النظام السياسي، وعليه فإن أيَّ أزمة واستمرارها يؤدي إلى عدم الرضا الشعبي مما يهدد النظام السياسي فتظهر المعارضة على شكل مظاهرات شعبية قد تكون سلمية وأحياناً غير سلمية على شكل ثـورة شعبية على النظام وقد تؤدي بالتالي إلى انهيار شرعية

8. ملفات عربية، كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق؟ مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https:// /arabefiles.com

النظام السياسي، وقد شهدت العاصمة العراقية بغداد، صباح يوم الأربعـاء 25/2/2023م ، تظاهرات أمام مبنى البنك المركزي العراقي، تطالب بخفض سعر صـرف الـدولار أمام الدينار العراقي ومكافحة تهريب الأموال إلى دول أخرى، وقد سعت الحكومة إلى إيجاد حلول لأهمية ذلك فـي شرعية النظام السياسي ومـن أجـل كسب ثقة الشعب بالحكومة[9].

واستمرت الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العراق والتي تؤثر على شرعية النظام السياسي واستقرارها ومدى ثقة المواطن بالحكومة وآخرها ما شهده الشارع العراقي في هذه الأيام ، من ارتفاع أسعار الغاز أو عدم توفره، ناهيك عن رغبة الحكومة بإصدار قرارات ضريبية عبر نظام الأسيكودا[10*]، وجمركية متتابعة، تصدرتها ضريبة على بطاقات الاتصالات وخدمات الإنترنت، والأدوية والذهب والسيارات، والمنظفات ضمن مسعى إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الموازنة، مما أعاد فتح النقاش في شأن السياسة الضريبية في البلاد[11]، وقد انقسم الرأي العام حول هذه الضرائب إذ يشير بعض الخبراء إلى أن هذه الضرائب تشجع المنتج الوطني، وتزيد واردات الموازنة وتقلل الاعتماد الكلي على النفط في التمويل، والبعض يرى أنها في الواقع قد تثقل كاهل المواطن وتؤدي إلى غلاء الأسعار والسلع والخدمات تلقائياً وتضغط على القدرة الشرائية وبحسب آراء بعض النواب إن هذه الضرائب لها آثار سلبية مباشرة على المواطن العراقي، الذي يعيش هذه الأيام حالة من القلق والحيرة، في ظل إجراءات

9. لقاء ياسين حسن محمد، الأزمات الاقتصادية وأثرها على شرعية النظام السياسي)أزمة إقرار الموازنة العراقية لسنه 2023م (أنموذجاً(، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(49)، مركز حمورابي للدراسات، 2024، ص264-263.

10.(*) نظام الأيسكودا: هو نظام إدارة جمارك مؤتمت يغطي معظم إجرائيات التجارة الخارجية. هو يعالج بيانات الحمولة والبيانات الجمركية،بما فيها إجرائيات عبور البضائع والأوضاع المعلقة وهو يولد معطيات التجارة التي يمكن أن تستخدم في التحليل الإحصائي الاقتصادي. وقد تم تطويره من قبل الأونكتاد، وقد طبق في العراق في بعض المنافذ الجمركية ضمن خطة إصلاح النظام وتحديثه. انظر: تقرير أنشطة أيسكودا، ما هو أيسكودا، على الموقع الإلكتروني: https://asycuda.org/ar/ #/about-ar

11. آية منصور، ضرائب جديدة في العراق لتعويض العجز من جيوب المواطنين،مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https:// /www.independentarabia.com

حكومية غير مدروسة تُحمِّله أعباءً مالية إضافية[12].ومن وجهة نظرنا نرى أن فرض مثل هذه الضرائب ينبغي أن يسبقه تخطيط اقتصادي مُحكم وتهيئة مناسبة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل ارتفاع الأسعار وتدنّي مستويات رواتب ودخول المواطنين، الأمر الذي يشكّل ضغطاً إضافياً على القدرة المعيشية للأفراد، إذ يتطلّب تطبيق السياسات الضريبية وجود قطاع إنتاجي محلي قوي قادر على تغطية احتياجات السوق وسدّ الطلب المحلي، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، ويحدّ من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، ويعزّز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي نهاية الورقة البحثية يمكن أن نقدم مجموعة توصيات:-

1. تنويع مصادر الدخل الوطني أي عدم الاعتماد الكلي على النفط، لأن أسعاره متقلبة إذ يجب أن تكون هناك مشاركة من قطاع الصناعة والزراعة.
2. زيادة الإصلاحات ومكافحة الفساد المستشري في مفاصل الدولة، لأنها أحد أخطر مسببات الأزمة الاقتصادية.
3. تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص ليكون جانباً لتقليل البطالة ليفتح باباً لعمل هذه الفئات العاطلة عن العمل، وأن يحمل نفس ضمانات القطاع العام.
4. التخطيط والإدارة الجيدة ليمكن إدارة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق بشكل جيد وتقليل مخاطرها لاسيما على المواطن الذي يعاني من غلاء الأسعار يقابله محدودية الدخل.

12. العالم الجديد، ضرائب 2026 تربك التجارة وتقلق ذوي الدخل المحدود: الرواتب مؤمنة لكن الأسواق مهددة، مقال منشور في صحيفة العالم الجديد على الموقع الإلكتروني:https://al-aalem.com/

وفي الختام :

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العراق تمثل عاملاً أساسيّاً في تقويض الاستقرار السياسي، لما تسببه من ضغوط معيشية متزايدة على المواطنين، وانعكاساتها المباشرة على مستويات الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته. فقد أظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتقلبات سعر الصرف، وضعف الخدمات الأساسية، جميعها عوامل أسهمت في تصاعد الاحتقان الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، كما بينت الدراسة أن استمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وغياب الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، يزيد من هشاشة النظام السياسي ويجعله أكثر عرضة للأزمات.

قائمة المصادر

1. محمد حازم عباس، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2016-2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(83)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2024.
2. جوان رسول، ثروة النفط العراقية.. فشل فن الإدارة والاستفادة، صحافة وآراء، المدى على الموقع الإلكتروني: https://almasra.iq/
3. شفق نيوز، الأزمة المالية في العراق.. هل يقود الاعتماد على النفط إلى انهيار اقتصادي محتمل؟، على الموقع الإلكتروني:https://iraq.shafaqna.com/
4. د عبير محمد جاسم و د سهيلة عبد الزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد(57) 2019.
5. د محمد شهاب أحمد، الآثار الاقتصادية للبطالة وانعكاساتها على مسار التنمية في العراق، بحث مقدم في ورشة علمية، بيت الحكمة، بغداد، 2025-5-25.
6. ناجي حسين علي،الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم تنمية القطاع الخاص، بغداد.
7. ملفات عربية، كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق؟ مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://arabefiles.com/
8. لقاء ياسين حسن محمد، الأزمات الاقتصادية وأثرها على شرعية النظام السياسي)أزمة إقرار الموازنة العراقية لسنه 2023م أنموذجاً (، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(49)، مركز حمورابي للدراسات، 2024.

9. آية منصور، ضرائب جديدة في العراق لتعويض العجز من جيوب المواطنين، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.independentarabia.com/

10. العالم الجديد، ضرائب 2026 تربك التجارة وتقلق ذوي الدخل المحدود: الرواتب مؤمنة لكن الأسواق مهددة، مقال منشور في صحيفة العالم الجديد على الموقع الإلكتروني: https://al-aalem.com/

11. بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

12. الاقتصاد العالمي https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/Share_of_manufacturing/?utm_source=chatgpt.com

13. تقرير أنشطة أيسكودا، ما هو أيسكودا، على الموقع الإلكتروني: https://asycuda.org/ar/about-ar/#

هوية البحث

اسم الباحث: د .حميد نعمة الصالحي / أستاذ العلوم السياسية -كلية الإمام الكاظم

عنوان البحث: تداعيات الأزمات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق

تأريخ النشر: كانون الثاني - يناير 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org